

المقدمة

وتشتمل على:

أولاً : الإطار المنهجي.

ثانياً : الدراسات السابقة.

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد:

تضطلع الإدارة في مجتمعات الأعمال بوظائف مهمة تعم آثارها مختلف قطاعات الدولة بحيث تصل تأثيراتها كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد زادت أهميته بازدياد الحاجة لاستخدام كافة مقومات الإدارة المتطورة والحديثة من كادر إداري ذو خبرة وتأهيل علمي والذي يمكن من الاستخدام الأمثل لكافة الأدوات وتكنولوجيا النظم الإدارية، كما نجد أن عظمة هذا الدور تأتي للتزايد المتراكم لعوامل عدة منها على سبيل المثال التوسع الذي يشهده أنشطة ومنشآت الأعمال في السودان ويدل على ذلك نمو الناتج القومي الإجمالي في السنوات الأخيرة. هناك نمو في الأسواق المالية ويشهد ذلك نمو الاستثمار وتعدد فرص تمويله، وكان من الجلي أن يتبع ذلك ظهور تعقيدات في صنع القرارات الإدارية أو بمعنى آخر ظهور حاجة ملحة لتغيير الأنماط الإدارية التقليدية هيكلاً وأسلوباً والذي يتيح الاستخدام الأمثل للتطور في تكنولوجيا المعلومات.

وغني عن البيان أن منهج التحليل المالي يعد أحد المناهج التطبيقية والتحليلية في حقل الإدارة المالية، حيث لم تعد القوائم المالية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط الاقتصادي دون تعزيزها بالأدوات الحديثة للتحليل المالي لتفسير جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية لمنشآت الأعمال وتقييم قراراتها التمويلية والاستثمارية ، وتحديد خياراتها الإستراتيجية.

لذا قد أضحت الحالة في قطاع الأعمال في السودان ملحة إلى تحسين الاستفادة من برمجيات نظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية والإدارية في إجراء عمليات التحليل المالي بالسرعة التي تمكن منشآت الأعمال من معالجة البيانات المتوفرة لديها وصياغتها بمؤشرات كمية لتقويم الأداء وترشيد قراراتها المالية.

أن التحليل المالي عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر . وكذلك في تشخيص أي مشكلات موجودة، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

ويعتبر التحليل المالي من الأدوات المهمة في منشآت الأعمال وأساساً من أسس التخطيط والرقابة، وهو يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في القوائم المالية ودراسة نتائج الأداء المالي وتفسيره.

مشكلة البحث:

تتبع مشكلة البحث في الحاجة المتزايدة لدى مستخدمي القوائم المالية في منشآت الأعمال لضمان معرفة أن ما تفصح عنه القوائم المالية لمنشآت قطاع الأعمال ذات موثوقية ويساعده في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المهمة والاختيار بين البدائل لمختلفة، عليه هناك حاجة لاستخدام أساليب التحليل المالي في قياس وما تفصح عنه هذه القوائم ليس ذلك فحسب بل استخدام تلك الأساليب في تقويم والتنبؤ بالأداء المستقبلي لأي منشأة من منشآت قطاع الأعمال في السودان.

تتضح مشكلة البحث في أن منشآت قطاع الأعمال في السودان لا تستخدم أيًا من طرق وأساليب التحليل المالي في قياس والتنبؤ بالأداء أو قد تعتمد استخدام أساليب تقليدية حيث يسود فهم خاطئ لعملية التحليل المالي وذلك لطالما أن المنشأة تريح أو أن الخسائر يمكن تغطيتها بطريقة ملائمة ولا توجد منافسة في سوق المنتجات للمنشأة نسبة لسيطرة المنشأة على السوق يعد ذلك مؤشراً كافياً على نجاح واستمرارية المنشأة لذا أن استخدام أساليب تقليدية لا تعطي مؤشراً يمكن من التعبير عن الوضع الحقيقي للمنشأة في هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد السوداني، كما أن هذه الطرق والأساليب تعتبر ذات كلفة، ويمكن أن تؤدي إلى فشل تحقيق أهداف المنشأة.

ورغم أن هنالك تزايد في استخدام المناهج العلمية في الإدارة إلا أن واقع قطاع الأعمال في السودان لا يعبر عن ذلك الواقع.

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من نواحي متعددة، منها ما يقدمه التحليل المالي من نتائج مفيدة تتركز مهامه في تحليل وتنسيق البيانات التي تنتجها الدورة المحاسبية ومن ثم إنتاج معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة وحسب رغبة المستفيد.

كما تتبع أهمية البحث أيضاً من الواقع الذي تعيشه منشآت قطاع الأعمال في السودان سواء كانت منها التي تنتمي إلى القطاع الخاص أو العام فبالإضافة إلى عدم استخدام أدوات التخطيط فإنها أيضاً تقتصر إلى أدوات الرقابة الفعالة التي تكشف عن الانحرافات التي تقع أثناء عملية تنفيذ الخطط، والا فأي خطة بدون مراجعة ورقابة لا تحقق أهدافها المرجوة، لذا فالتأكيد على التحليل المالي تؤكد هذا الجانب. إذ أن التحليل المالي يستطيع أن يظهر مكامن الخلل ويحدد كل نقاط الضعف ومن ثم يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وتصحيح الانحرافات.

التحليل المالي يعتبر أحد الأدوات التي تساعد الإدارة على وضع الخطط والرقابة على هذه الخطط ومن ثم أحد الأدوات الجيدة في تقليل التكاليف والهدر المالي.

الأسباب الأخرى التي تجعل هذا البحث مهما هو إغفال أدوات التحليل المالي المختلفة من قبل كثير من المحاسبين والإداريين وحتى المختصين في الإدارة المالية فما لاحظناه على مستوى

الساحة العربية أن مفهوم التحليل المالي يُختصر فقط بالنسب المالية وهذا خطأ شائع، في حين أن هناك أدوات حديثة كالأدوات الكمية والتي أشرنا لها في رسالتنا هذه. وللاعتبارات السابقة، فإن الباحث يرى أن هذا البحث يمثل أهمية خاصة بإعتباره محاولة جادة في هذا المجال.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1. تشجيع البحث العلمي على وجه العموم وذلك من خلال مقترح هذا البحث، والذي يأمل الباحث أن يصبح ولو بالقدر اليسير دعماً للعمل البحثي في السودان.
2. بيان أهمية طرق وأساليب التحليل المالي التي تعتبر الأداء الأنسب لدى المحلل المالي في دعم جهده لتقييم منشآت قطاع الأعمال في السودان.
3. تشجيع قطاع الأعمال في الدولة متمثلة في الإدارات وبيوت الخبرة في استخدام التحليل المالي، وذلك لفاعليته في القياس والتقييم والتنبؤ بمستقبل الأداء في هذا القطاع.
4. بيان أهمية استخدام طرق وأساليب التحليل المالي في القياس والتقييم والتنبؤ بالأداء لأن ذلك يتيح التعرف على مدى نجاح السياسات السابقة التي طبقتها المنشأة جراء مناهج التحليل المالي السابقة.

فروض البحث:

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية:

1. يعتبر منهج التحليل المالي أحد البدائل المحاسبية والذي يساعد على ترميط الممارسة وفق المبادئ العلمية .
2. تهمل الإدارات في منشآت قطاع الأعمال في السودان استخدام البدائل المحاسبية على وجه العموم ومنهج التحليل المالي على وجه الخصوص مما يؤثر سلباً على صنع القرارات.
3. بالرغم من عدم وجود تباين بين منشأة تستخدم منهج التحليل المالي وأخرى لا تستخدمها، إلا أن غياب مجتمعات تنظيم مهنة المحاسبة في السودان يشمل الدعم السالب في هذا الاتجاه.
4. إن التحليل المالي يحقق أهداف الرقابة علي الأداء والتنبؤ بمستقبل لأفضل السبل وبأدق التفاصيل والتي لا تستطيع الأدوات والأساليب الأخرى تحقيقها.

حدود الدراسة:

- المجال المكاني للدراسة: (شركة النجم الذهبي للاستيراد والتصدير المحدودة).
- المجال الزمني للدراسة : 2006م - 2008م

تنظيم البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

المقدمة اشتملت على الإطار المنهجي والدراسات السابقة. أما **الفصل الأول** يتناول مفاهيم وطرق وأساليب التحليل المالي والمبحث الأول يحتوي على المفاهيم والأدوات والمعايير والأهداف، الأهمية، وأقسام وأنواع ومصادر التحليل المالي، المبحث الثاني يتطرق لأساليب وطرق التحليل المالي. ويتناول **الفصل الثاني** إعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات التحليل المالي، المبحث الأول يتناول مفهوم القوائم المالية الأساسية، المبحث الثاني يتناول العرض والإفصاح في القوائم المالية وفقا لمتطلبات التحليل المالي، كما يتناول التفسيرات اللازمة لبنود تلك القوائم. و**الفصل الثالث** يركز على قياس الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، المبحث الأول يحتوي على قياس وتقويم الأداء، المبحث الثاني يتناول التنبؤ بالفشل المالي ويشرح مراحل وطرق وإجراءات المعالجة للتعثر المالي. **الفصل الرابع** يهتم بالدراسة العملية للبحث، المبحث الأول تحليل الشركة موضوع الدراسة، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات أما **الخاتمة** اشتملت على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة أ. عبد الهادي مبروك شرباش, 1981م. (1)

هدفت الدراسة إلى تحديد الإطار العام للدور المحاسبي في مجال تقويم المشروعات بشقيه التجاري والقومي باعتبارهما ميداناً جديداً للمحاسب خصوصاً في البلاد النامية , وتكمن أهمية الدراسة في ما يترتب على القرارات الاستثمارية بإغراق مبالغ ضخمة في أصول ثابتة يصعب استردادها وتكوين أعباء ثابتة يصعب تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها , واتخاذ بعض هذه القرارات غالباً في ظروف عدم التأكد , والعائد المتوقع عن القرارات الإستثمارية والمتعلق بعمر المشروع وضرورة مراعاته لمشكلة القيمة الزمنية للتدفقات النقدية.

تمثلت مشكلة الدراسة في كون أي قرار استثماري يحتاج إلى دراسة تحليلية لجدوى المشروع والحاجة إلى عملية التحقق من كافة مدخلات واحتياجات المشروع , وقد خلصت الدراسة إلى وجوب الاشتراك مع الفنيين المختصين في دراسة الطرق البديلة للتصنيع واختيار أنسبها والعمل على تقدير الأموال المطلوبة للإستثمار في المشروع مع التركيز على المحاسبة الإدارية والسعي لإيجاد واستخدام الأساليب الإحصائية الضرورية لاستكمال الدراسة التحليلية في تقويم المشروعات الإستثمارية , ووجوب الموضوعية والبعد عن التحيز في تحليل واستخراج وعرض النتائج.

دراسة محمد العظمة, 1988م: (2)

تكمن مشكلة الدراسة في اقتصار كثير من الكتابات عند حصر المعلومات اللازمة لتطبيق نماذج الإستثمار بإستخدام معيار صافي القيمة الحالية على التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على الفرصة الإستثمارية وتجاهلها أثر التدفقات النقدية المترتبة على الافتراض المستخدم في التمويل , وهدفت الدراسة إلى تحليل دور المعلومات المحاسبية في قرارات الموازنات الرأسمالية على ضوء النظرة المعاصرة في مجال الإدارة المالية والتي تعكس تفاعل القرار الإستثماري والقرار التمويلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أخذ القروض كمصدر للتمويل يجعل من الضروري ألا يقتصر تقييم الفرصة الإستثمارية على مساهمتها في الإضافة إلى قيمة المنشأة وإنما يتعداه إلى الكيفية التي يتوزع بها العائد بين الأطراف المختلفة الممولة للمنشأة من مساهمين ومقرضين وأن عملية

(1) أ. عبد الهادي مبروك شرباش, دور المحاسب في تقويم المشروعات الإستثمارية, (مجلة الإدارة العامة , معهد الإدارة العامة الرياض, العدد 30, 1981م), ص 149.

(2) محمد العظمة, أثر الهيكل التمويلي على تقويم المشروعات الإستثمارية ودور المعلومات المحاسبية, (مجلة العلوم الاجتماعية, جامعة الكويت, العدد 3, 1988م), ص 149.

حصر المعلومات التي يلزم توفيرها من المصادر المحاسبية لتسهيل عمليات إتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

دراسة د. محمد شريف توفيق ، 1991م :⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم قيام شركات المساهمة العامة بإعداد قوائم التدفقات النقدية والإعتماد على قائمة الدخل وفق أساس الاستحقاق وتعديله برأس المال العامل لقياس قيم التدفقات النقدية من نشاطات المنشأة التشغيلية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم مدى التجانس في عرض قائمة التغيرات في المركز المالي (مصادر واستخدامات الأموال) وبيان إلى أي مدى هناك حاجة للتقرير عن التدفقات النقدية وتركزت أهمية الدراسة في استخدام نتائج هذه التقييمات الميدانية حالياً لاستكمال بناء معايير المحاسبة.

وقد تناولت هذه الدراسة بعض الدراسات الأجنبية مثل دراسة Beaver في عام 1968م بغرض الوصول إلى معدل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية إلى جملة الديون التي تشكل أهم مؤشرات عملية التنبؤ بالفشل المالي للمنشأة في المستقبل القريب ، وقد خلصت الدراسة إلى أن بيان بنود قائمة التدفقات النقدية تساعد في إتخاذ القرارات المالية ، وضرورة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصدرة عند إعداد القوائم المالية ، والعمل على تطوير الأنشطة المحاسبية لاستيعاب إجراءات المحاسبة والتقرير عن التدفقات النقدية لخدمة أهداف قطاع المستخدمين.

دراسة إسكندر روجي مصيص ، 1994م :⁽²⁾

تكمن أهمية الدراسة في تحديد الأهمية النسبية لبنود التقارير المالية ومدى مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها لقرارات الإستثمار ومدى تأثير هذه المعلومات المفصح عنها على تذبذب أسعار الأسهم ، وهدفت الدراسة إلى تحديد موقع التقارير المالية بين مصادر المعلومات المختلفة التي يعتمد عليها المستثمر في إتخاذ قراره الإستثماري ، والعمل على تطوير مقياس إفصاح يتضمن المعلومات الواردة في التقارير السنوية وأهميتها النسبية من وجهة نظر المستثمرين ، وقياس مدى ملاءمة التقارير لأغراض الإستثمار.

وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى ملائمة التقارير السنوية التي يتم نشرها لاتخاذ القرارات الإستثمارية وذلك من خلال قياس درجة الإفصاح في هذه التقارير وربطها مع تذبذب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ، وقد خلصت الدراسة إلى اعتقاد 55% من المستثمرين أن

⁽¹⁾ د.محمد شريف توفيق ، تطوير النظام المحاسبي لإستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم ومصادر إستخدامات الأموال،(مجلة الإدارة العامة،معهد الإدارة الرياض،العدد70،إبريل1991م)،ص 85.

⁽²⁾ إسكندر روجي مصيص، التقارير المالية والقرار الإستثماري، (لندن: مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 82، 1994م)، ص 12.

التقارير توفر لهم (59% - 79%) من المعلومات المطلوبة للقرار بينما اعتقد 25% منهم أن التقارير توفر لهم (80% - 100%) من المعلومات اللازمة للقرارات الإستثمارية , كما قيم المشاركون بنود المعلومات على إنها مهمة بشكل عام حيث حصل 81% منهم على متوسط وزن جاوز 3.5 درجة مما يدل على أهميتها الكبيرة واعتبر آخرون أن بند عنوان الشركة ومركزها الرئيسي متوسط الأهمية حيث بلغ 2.7 وهو الأقل أهمية , ووجود علاقة ضعيفة جداً بين نسبة الإفصاح وتذبذب أسعار أسهم الشركات المالية .

دراسة سامية عيسى عمر القزيري 1997م⁽¹⁾:

هذه الرسالة في الحقيقة في مجال التحليل المالي وفي هذه الرسالة تناقش الطالبة تحليل السيولة والذي يتعلق في مجال دراسة رأس المال العامل وتقييمه من خلال دراسة المتغيرات التي تطرأ على كل من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل. حيث تقوم هذه الرسالة بدراسة واقع الشركات الليبية الصناعية وهل تحتفظ بالحجم الكافي من رأس المال العامل ، لذا فان هذه الدراسة مركزة على مفردة صغيرة ألا وهي مفردة السيولة والتي تعد من احد النسب التقليدية لقائمة المركز المالي.

توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع حجم رأس المال العامل في الشركات الصناعية الليبية ، وتركز هذا الارتفاع في بندي المدينين والمخزون. عدم كفاية حجم رأس المال العامل للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وانخفاض في حجم الدخل المترتب على تشغيل هذا الحجم من رأس المال العامل . كما لوحظ عدم وجود توازن في الاستثمار بين الأصول المتداولة والثابتة. عدم قيام الشركات الصناعية بإدارة عناصر رأس المال العامل بكفاءة ولا تستخدم هذه الشركات وسائل التحليل المالي للتنبؤ بمشاكل العسر المالي (الفشل المالي). ضعف أنظمة الرقابة على عناصر رأس المال العامل وعدم تأثرها بالعوامل المحددة لحجم رأس المال العامل.

خلاصة القول أن هذه الدراسة ركزت علي نسب السيولة والتي هي (أي نسب السيولة) في حقيقتها نوع من أنواع النسب التقليدية من التحليل المالي أي أن الدراسة لم تأخذ المفهوم الشامل للتحليل المالي ولا أدوات التحليل المالي الحديثة ولكنها أي الدراسة على كل حال احد الدراسات التي تركز على أهمية التحليل المالي في مجال الرقابة لتجنب المشاكل وحلها قبل وقوعها أو على الأقل اخذ مسالة مراقبة السيولة بعين الاعتبار والاهتمام بها باعتبارها احد الوسائل التي تجنب المنشآت الفشل ومن ثم التصفية والانهيار . ولكن السؤال المهم هل أن وجود

(1) سامية عيسى عمر القزيري، أثر العوامل المحددة لرأس المال على حجمه وإدارته في الشركات الصناعية الليبية، (قار يونس، جامعة قار يونس، كلية الاقتصاد ، 1997م).

السيولة بحد ذاتها تعد كافية للحكم على نجاح المشروع ثم كم هي نسبة السيولة المقبولة؟ لان السيولة بنسبة عالية تعد خسارة للمشروع باعتبار أن تعطيل الأموال وعدم استثمارها يكلف المشروع تكاليف زائدة ألا وهي كلفة الفرصة البديلة للأموال. وقد ذكر الباحث أن هناك سيولة عالية في مفردات المخزون والمدينين، ولكنه لم يبين السبب في وجود هذه النسبة الكبيرة من السيولة لهاتين المفردتين، هل هو بسبب ووجود شحه في المواد التي تتعامل بها هذه الشركات لذلك فهي تضطر إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون ثم لماذا كانت فقرة المدينين كبيرة؟ حيث أن كبر نسبة المدينين تدلل على أن الشركة تتعامل بالبيع الآجل بصورة كبيرة أو أن شروط البيع الآجل هي متساهلة أو أن هناك عوامل أخرى تجعل فقرة المدينين كبيرة باعتبار أن مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الليبية التابعة للجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن وهذه الشركات في حد علمي تابعة للقطاع العام وبالتالي قد تكون الأسباب نتيجة السياسة العامة للقطاع العام وهي سياسات مركزية غير خاضعة لمبدأ الربح والخسارة. بالإضافة إلى ذلك لم يستخدم الباحث نسب السيولة الأخرى كنسبة السيولة السريعة أو القطعية من اجل معرفة السيولة الحقيقية لتلك الشركات باعتبار أن نسبة التداول التي اعتمدها الباحث هي من النسب التي تتعرض إلى نقد من قبل المختصين وقد ذكرت في بحثي المثالب التي تتعرض لها هذه النسبة. هناك عامل مهم آخر ينبغي أخذه بنظر الاعتبار ألا وهو أن المشاريع في بداية حياتها تعاني من تدني نسبة السيولة أكثر من المشاريع الأخرى باعتبار أن المشاريع الجديدة عادة ما يكون الإقبال على منتجاتها وسلعها اقل من المشاريع التي لها خبرة في السوق نتيجة عدم امتلاكها عدد كافي من العملاء وظروف المنافسة من قبل الشركات الأخرى. لذا ينبغي اخذ كل هذه العوامل بنظر الاعتبار وهذا ما لم تسلط الدراسة النظر عليها.

(1)

دراسة هالة خالد الربيع على ، 2000م:

تمثلت مشكلة الدراسة في العسر المالي الذي أصبح يهدد كثير من الشركات العاملة في القطاع العام الصناعي ويضعف هياكلها التمويلية مما يعرضها للفشل المالي لعدة مرات متتالية ثم التوقف نهائياً عن مزاولة أنشطتها وأعمالها الجارية. وتكمن أهمية الدراسة في تحديد الآثار السالبة المترتبة على الإعسار المالي بشقيه الفني والحقيقي، ومعرفة الإرشادات الدالة على الإعسار بنوعيه ومعرفة المسببات التي أدت إلى هذا الخلل في الأداء المالي والتشغيلي للمصانع العاملة ومحاولة التوصل عن حالات الإعسار المالي عن طريق الاستفادة من التحليل المالي لمعرفة جوانب القوة والضعف.

(1) هالة خالد الربيع علي، العسر المالي في شركات القطاع الصناعي، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2000م)

إتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , وخلصت الدراسة إلى الإهتمام بتفعيل عملية التخطيط لإدارة الأصول الرأسمالية بصورة صحيحة , والمتطلبات لإستخدام تقنية المعلومات العالية في متابعة كافة نواحي الأداء المالي والتشغيلي عن طريق تعجيل عملية إتخاذ القرار وتفعيل أساليب التخطيط والرقابة , وإتباع عملية التحليل المالي النسبي البسيط والمركب للقوائم المالية لمساعدة الإدارة على متابعة موقف السيولة والربحية مما يمكن من إتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة التي توجه أداء المصانع نحو المسار الصحيح.

وقد أوصت الدراسة بإستخدام أساليب التحليل المالي والبسيط كوسيلة إنذار مبكر ضد أخطار الإعسار المالي الذي يسيطر فجأة على كافة أوجه نشاطات الشركة بصورة لا يمكن التصدي لها بسهولة ويسر مما يعطي مؤشرات عن مواطن الضعف وتحديد حجم المشاكل المرتبطة بهذه المؤشرات .

دراسة هيثم احمد عثمان , 2000م :⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات والمصارف السودانية لا تضع في الإعتبار أهمية التحليل المالي ودوره في تطور المنشآت وتقدمها وازدهارها , حيث أن معظم المنشآت السودانية لا تدار بطريقة عملية صحيحة بل تتم عن طريق الحدس والبداهة وعدم القدرة على المنافسة. وإتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة , وتوصلت الدراسة إلى أن الميزانية لا تعطي فكرة صحيحة عن أوضاع الشركة , وعدم الإتفاق حتى الآن على تحديد أسس لنسب نمطية تحكم كفاءة المنشأة في إستخدام مواردها أو تحقيق العائد المرغوب , وتحقيق معدلات أرباح مناسبة عن طريق إختيار أنسب البدائل المتاحة للإستثمار , والإحتفاظ بمعدلات مناسبة للسيولة. وأوصت الدراسة بأنه على البنك المركزي وديوان المراجع العام التشجيع على الإهتمام المالي لتطبيق التحليل المالي , وإجراء المزيد من البحوث في التحليل المالي للمساعدة في تطور واستقرار المنشآت المالية.

دراسة محمد عبد الحميد محمود , 2001م :⁽²⁾

⁽¹⁾ هيثم احمد عثمان , التحليل المالي للأغراض المصرفية , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,كلية الدراسات

العليا, بحث تكميلي في المحاسبة غير منشور, 2000م)

⁽²⁾ محمد عبد الحميد محمد , تطبيق أساليب النسب المالية في المصارف السودانية , (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,كلية الدراسات العليا, بحث تكميلي في التكاليف والمحاسبة الإدارية غير منشور, فبراير 2001م).

عرضت الدراسة مشكلة التطبيق غير السليم والضعيف للنسب المالية الذي أدى إلى عدم وجود صورة مستقبلية واضحة حيث يتم وضع الخطط والاستراتيجيات على أسس واهية بالإضافة إلى ضعف عملية التخطيط المالي والامتدني في الرقابة المالية. وتكمن أهمية الدراسة في مساهمة النسب المالية المستخدمة بواسطة المصارف في التخطيط المالي والرقابة المالية , واتبعت الدراسة منهج أسلوب دراسة الحالة وإجراء المقارنات الكمية والنوعية للبيانات بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تحليل البيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى إستخدام غالبية المصارف لمعدل لجنة بازل لكفاية رأس المال وحددت بنسبة 8% عالمياً كحد أدنى من الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر , والعلاقة الترابطية بين التخطيط المالي السليم وتطبيق أسلوب النسب المالية في المصارف المختارة , بالإضافة للقصور الناشئ على التحليل بواسطة النسب المالية مما أدى إلى التقليل من عمليات التخطيط والرقابة واقرحت الدراسة ضرورة العمل بمتطلبات لجنة بازل والسرعة في تنفيذها , والعمل على تسيل بعض الأصول أو العمل على زيادة الودائع المصرفية لزيادة سيولة البنوك التي تكون تحت الحد الأدنى المطلوب.

دراسة د. عمر عيسى حسن جهماني , 2001م: (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التحليل المالي للقوائم المالية لا يزال يعتمد على الأساليب التقليدية في تحليل النسب المالية التي تقوم أساساً على تحليل كل نسبة مالية على إنفراد بالإضافة إلى التمييز بين النسب لتقييم قدرة قوة وضعف المنشأة والعمل على تطوير أسلوب التحليل المالي, وتمثلت الدراسة في معرفة الخسائر القادمة والخطر الكبير المرتبطين بتعثر المصارف وما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني وعلى قاعدة المتعاملين , وحاولت الدراسة العمل على تطوير نموذج رياضي بإستخدام النسب المالية للإنذار المبكر عن هذا الخطر الكبير, واستخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي في منهجية الدراسة. وخلصت إلى أنه يمكن تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثر الشركات , وتمثلت النتائج والتوصيات في تطوير أنظمة إنذار مبكر عن طريق تطوير برامج حاسوب تزود إدارات المنشأة بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية, والإعتماد على البيانات المالية المنشورة للتمييز بين المنشآت المتعسرة وغير المتعسرة.

دراسة أشرف خوفو عزيز , 2002م : (1)

(1) د. عمر عيسى حسن جهماني, مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك , (مجلة الإدارة العامة,

معهد الإدارة العامة الرياض، العدد الأول ، إبريل 2001م) , ص 51

(1) أشرف خوفو عزيز , إستخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة

الأداء بالقطاع المصرفي (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث ماجستير في المحاسبة

غير منشور 2002م)

تعرضت الدراسة إلى مشكلة إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات لتقويم كفاءة أداء العمليات المالية بالمشروعات والتعرف على المخاطر المستقبلية التي تحيط بهذه المشروعات من خلال تحديد أساسيات القياس المحاسبي الواجب إتباعها في إعداد البيانات المالية المستخدمة في التحليل المالي ومدى ملائمة القوائم المالية لإجراء عمليات التحليل المالي المختلفة وحدود استخدام هذه القوائم لتقويم كفاءة أداء عمليات المشروع. وتكمن أهمية الدراسة في محاولة الإسهام في توضيح دور التحليل المالي للبيانات لإعطاء مؤشرات عن أداء المشروعات , وتوضيح دور القوائم المالية وأسس القياس المحاسبي في تقديم البيانات المالية الملائمة وتحديد المؤشرات والنسب المالية التي يمكن الإستناد إليها لتقويم كفاءة أداء عمليات المشروع وحدود استخدام هذه النسب.

وقد إتبعنا الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإستدلالي بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس القياس المحاسبي تمثل المصدر الأساسي لإجراء عمليات التحليل المالي , واستخدام التحليل المالي يساعد المصارف لمعرفة كافة الجوانب والنواحي ذات الصلة بكفاءة الأداء ومدى الإستفادة من الأموال المستثمرة بالمصرف وطبيعة تكوين الهيكل المالي والمخاطر التي تواجه المصرف , والقاء الضوء على مقدار الربحية وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ونقاط القوة والضعف بالمصرف من خلال عمليات التحليل المالي.

وأوصت الدراسة باستخدام التحليل المالي كمرشد عند إتخاذ القرارات ذات الصلة بنشاط المصرف لضمان تحقيق درجة الأمان , وتحقيق مقدار السيولة الواجب على المصرف الإحتفاظ بها بما يسمح بإستثمارها في مجالات أخرى لرفع قيمة الإيرادات , والعمل على تحسين قيمة الأرباح المحققة لضمان مردود ملائم عن الأموال المستثمرة بجانب رفع معدلات العائد الذي يحصل عليه أصحاب الإستثمارات المطلقة لضمان توفر تمويل خارجي.

دراسة عبد الرحمن الحاج إسحق سليمان, 2003م: (1)

تناولت الدراسة الإتجاه المتزايد نحو ضخامة حجم الإستثمارات في كافة القطاعات بإعتبارها من أهم المقومات الأساسية في النمو الاقتصادي . وتمثلت مشكلة الدراسة في كون القرارات الإستثمارية المدروسة تنعكس منافعها على الاقتصاد الكلي والمستثمرين ملاك المشروع , بالإضافة إلى طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي عند المفاصلة بين الفرص الإستثمارية المتنافسة ومدى وجود علاقات ذات دلالات إحصائية في إستخدام طرق تقويم أداء الشركات . وتمثلت أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي تلعبه الإستثمارات الرأسمالية في تقدم ونمو الشركات , وضخامة حجم الإستثمارات الرأسمالية والمخاطر المستقبلية التي تحيط بها ومعرفة مصادر القوة والضعف في ممارسات الشركات عند المفاصلة بين الفرص الإستثمارية المتاحة ومساعدتها في تطوير عملية إتخاذ القرارات المستقبلية الرأسمالية.

واتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي لتحديد المشكلات التي تواجه الشركات عند تطبيق أساليب وطرق تقويم النفقات الرأسمالية والمنهج الإستقرائي لإختبار فروض الدراسة والمنهج التاريخي للتعرف على أدبيات الدراسات السابقة في مجال الدراسة . وتوصلت الدراسة إلى أن شركات المساهمة السودانية تستخدم الطرق المختلفة في تقويم النفقات الرأسمالية , ولجوء بعض الشركات إلى مكاتب الخبرة والجهات الاستشارية للإستعانة بها في تقويم بعض المشروعات الرأسمالية, ووجود درجة من التباين بين الشركات في تحديد سعر الخصم. وخلصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تطوير الخبرات النظرية للجهات التي تقوم بتقديم المشروعات الرأسمالية , وضرورة عقد دورات تدريبية للمدراء والمحاسبين لتوعيتهم بأهمية إستخدام أساليب تقويم النفقات الرأسمالية في الإختيار بين الفرص الإستثمارية , وضرورة إعطاء موضوعات تحديد المخاطرة وقياسها عناية اكبر .

دراسة يحي إبراهيم آدم يعقوب , 2004م : (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في اقتصار القوائم المالية التي تعدها الشركات على تزويد المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية الخاصة بالأوراق المالية المطروحة من قبل تلك الشركات من دون الإفصاح عن المعلومات التي توضح السياسة المالية والنقدية ومصادر تلك الأرباح.

(1) عبد الرحمن الحاج إسحق سليمان , طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي وعلاقتها بالأداء المالي (دراسة تحليلية

تطبيقية), (جامعة أم درمان الإسلامية,كلية الدراسات العليا,رسالة ماجستير غير منشورة ,2003م)

(1) يحي إبراهيم آدم يعقوب , قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال , (جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا ,كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير غير منشورة ,2004م)

تناولت الدراسة أهمية القوائم المالية المنشورة في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية , وركزت الدراسة على أثر إصدار قائمة التدفقات النقدية على سوق المال نسبة لدقة التفاصيل والمعلومات الواردة بهذه القائمة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي , والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى الدور الهام الذي لعبته الجمعيات المهنية والأكاديمية في إصدار قائمة التدفقات النقدية , وأن لقائمة التدفقات النقدية أثر كبير في قرارات سوق المال , وقد خرجت الدراسة بالزام جميع الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بإصدار قائمة التدفق النقدي , والزام جميع الشركات بإصدار تقارير قطاعية , كما أن على المهنيين والأكاديميين في السودان العمل على إصدار معيار خاص بسوق المال.

يستخلص الباحث من عرض الدراسات السابقة بأن الباحثين قد سعوا إلى ربط التدفقات النقدية بالتحليل المالي بغرض التنبؤ بمدى تعثر هذه الشركات في المدى القصير من خلال التزاماتها تجاه الأطراف الأخرى ومدى مقدرة المنشأة على توفير تدفقات نقدية لسداد هذه الإلتزامات في آجالها المحددة بالإضافة إلى سعي متخذي القرارات إلى استبعاد كل من قائمتي الدخل والمركز المالي لما تمثله من قصور في استخدام الأسس والبدايل المحاسبية بناءً على أساس الإستحقاق. وقد خلصت هذه الدراسات إلى السعي وراء ربط قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى بغرض إتخاذ قراراتهم.

يرى الباحث أن هذه الدراسات لها أهمية كبيرة في موضوع دراسته التي ستعرض أثر قائمة التدفقات النقدية على عمليات التخطيط المالي والتنبؤ بقيم هذه التدفقات النقدية في المدى القصير من خلال الموازنات التخطيطية وفي المدى الطويل من خلال ربط أساليب التحليل المالي لإيجاد قيم هذه التدفقات النقدية والسعي إلى التقليل من التعثر المالي للشركات المالية السودانية في عملية تقييم المشاريع الإستثمارية.

دراسة على فاضل جابر ، 2006م:⁽¹⁾

تعتبر من الدراسات الجديدة والجيدة وقد تطرق فيها الباحث إلى أساليب التحليل المالي سواء الأساليب التقليدية أو الحديثة وقد قسم الباحث بحثه إلى فصلين. تطرق في الفصل الأول إلى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأنواعه ومراحله، بالإضافة إلى استعراض أساليب التحليل المالي، كالأساليب التقليدية والتي تتضمن نسب قائمة المركز المالي ونسب قائمة الدخل والنسب المشتركة. استعرض الباحث أيضا الأساليب الحديثة كالأساليب الرياضية وبحوث العمليات

⁽¹⁾ علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، (العراق، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،

كلية الاقتصاد والمحاسبة بحث تكميلي 2006م)

والأساليب الإحصائية، كما قام الباحث بإجراء عملية تحليل مالي وتقويم الأداء لشركة الخزف السعودية.

يرى الباحث كان من الواجب استخدام بعض الأشكال والرسومات من اجل تدعيم الدراسة أكثر، كما ذكر في الرسالة أن التحليل المالي يعتبر احد وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والحقيقة أن التحليل المالي يمثل احد أهم الأدوات الرقابية في الكشف عن الانحرافات قبل وقوعها بالإضافة إلى انه احد أساليب التخطيط والرقابة على الأداء والمفهوم الأخير يمثل أوسع المفاهيم من حيث أن الرقابة على الأداء تمثل التحقق من القرار الذي اتخذ وهل يمثل أفضل وسيلة ممكنة من بين البدائل المتاحة، وهل أن القرار المتخذ يحقق أفضل إشباع ممكن للمستفيد أو للمستهلك سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي. من جهة أخرى فان عدم الإفصاح المحاسبي يمثل في أحيان كثيرة احد المشاكل التي يواجهها المحلل المالي باعتبار أن النقص في المعلومات أو عدم صحتها تقود في كثير من الأحيان إلى أن يكون التحليل المالي ناقصا أو يفقد إلى الدقة سيما إذا اكتفى المحلل في تحليله فقط على القوائم المالية دون الاعتماد على بعض المعلومات الإحصائية وغيرها من معلومات. واستخدم الباحث المعدلات أو النسب المعيارية، وهذه من الأمور المهمة للحكم على المشاريع أو كمستهدفات تستفيد منها الإدارة في تحفيز جهود العاملين من اجل الوصول إلى تلك المستهدفات. مع أن الباحث لم يجرّ عملية مقارنة بين الشركة التي أجرى لها تقويم أداء مع شركة أخرى تعمل في نفس القطاع، ولو انه أجرى هذه المقارنة لكان التقويم أكثر دقة وواقعية. وقد استعراض الباحث أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة وكذلك استخدامها في التحليل.

خلصت الدراسة إلى أن وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية تحتل موقعا هاما ، وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها. وإن مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية سيؤدي حتماً إلى خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل، وكذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم وسندات الشركة . وتبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع , لذلك فأن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوه أوليه تعقبها القوائم المالية , ولمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبية لابد من قيام المحلل المالي (كخطوه لاحقه) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية. وأن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقه كميه , وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذات فائدة كبيره للمتعاملين في السوق المالية , لان هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق. كما أظهرت نتائج التحليل

لمتغيرات المحتوى الإعلامي لقوائم المالية لشركة الخزف السعودية تقدماً ملحوظاً في الأداء في السنوات الاخيرة بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية والتمويل .

دراسة د.لطيف زيود ود.ماهر الأمين ود. منيرة المهندس 2005م⁽¹⁾:

هذه الدراسة قد ركزت على أهمية التحليل المالي في مجال الرقابة وتقويم الأداء. الباحثون قاموا بعملية تقويم أداء احد المصارف الصناعية السورية والذي يهدف إلى دراسة النشاط المنفذ من اجل تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي المصرفي، وذلك من اجل توضيح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها وبالشكل الأمثل. وبالتالي فان الباحثين ركزوا على مفردة واحدة من مفردات عمل المصارف رغم أهمية هذه المفردة أو هذا المطلب، وكان الأفضل إجراء عملية تقويم شاملة لهذا المصرف. الدراسة ذكرت على أن التحليل المالي (عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها، إضافة إلى أنه يقوم أداء المنشآت المصرفية، لذلك لابد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، وبعبارة أخرى القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء المنشآت المالية والمصرفية.)

لكن الباحث يعتقد أن القوائم المالية هي احد مدخلات التحليل المالي وليست الوحيدة باعتبار أن كثيرا من إدارات المنشآت قد تخفي بعض البيانات أو على الأقل تحاول تصوير مركزها المالي بصورة ما تخدم توجهاتها الذاتية من اجل إظهار مركزها المالي بصورة أكثر مقبولة، لذا فان احد واجبات المحلل المالي هو البحث عن الحقيقة وإظهار الموقع المالي الفعلي للمنشآت، وذلك عن طريق الاعتماد على بيانات أخرى ومن أقسام ومصادر أخرى كالبيانات الإحصائية من قسم الإحصاء وبيانات من قسم الأفراد.... الخ.

كانت فروض البحث مبنية على تقويم أداء المصرف باستخدام أدوات التحليل المالي، يحدد مواطن الضعف في السياسات المالية المتبعة وفي النظام المحاسبي، ويضع الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي القائم على تحسين نوعية الخدمات المصرفية بما يتناسب مع التطور والنقد التكنولوجي، ويسهم في تصميم الحلول للمشاكل التي تعترضه من الناحية المالية والتنظيمية. وتقويم الأداء يحث المصارف على تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و

(1) لطيف زيود وآخرين، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27 العدد 4 ، 2005) ص 149-180.

مؤشرات التحليل المالي أداة مثالية لتحديد نسبة الأرباح ونسبة السيولة المالية التي حققها المصرف لسداد الالتزامات المترتبة عليه، وليبيان مدى قوة المركز المالي له.

ركز الباحثون على مسألة الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في مسألة إعداد القوائم المالية وهذه من الأمور المهمة والتي يؤكد عليها اغلب الباحثين والمختصين.

خلص الباحثون إلى أن المصرف الصناعي مصرف خدمي، يعتمد في ممارسة نشاطه على أموال الغير، بدلاً من أمواله الخاصة. وأن ارتفاع فعالية النشاط المصرفي من خلال تحسين مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها، وزيادة عمليات الإقراض، والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء. ونجد التدني الكبير في رصيد حقوق الملكية للمصرف الصناعي بالرغم من أنه المصرف المتخصص الذي يدعم الصناعة والاستثمار في سوريا على اختلاف أنواعها. كما أن ارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية المدينة يشل من حركة توظيفها لدى المصرف، هذا ما دفع المصرف إلى الاعتماد على مصادر أخرى غير الودائع في عمليات الإقراض، كالأموال المقرضة والأرصدة الدائنة الأخرى. وأن عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط، لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقاً، لأن إدارة المصرف تسعى جاهدة إلى تحسين نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة بالمصارف المحلية الأخرى.

يرى الباحث أن الدراسة جيدة لكنها استخدمت فقط بعض الأساليب التقليدية في التحليل المالي، في حين هناك أساليب متعددة كان ينبغي استخدامها. ولم يستخدم الباحثون الأشكال والرسومات البيانية إلا مرة واحدة (رسم بياني واحد) وكان الأجدى استخدام أكثر من رسم بياني لإعطاء صورة أكثر وضوحاً وسهولة، باعتبار أن الأشكال والرسوم البيانية تعكس وتظهر أمور لا تستطيع الأساليب الأخرى إظهارها، سيما وأن عصرنا كما يقول المختصون هو عصر الصورة. وأيضاً لم يستخدم الباحثون النسب المعيارية لما لهذه النسب من أهمية سواء على مستوى التحليل المالي أو استخدامها كمستهدفات تشجع العاملين من أجل تحقيق هذه المستهدفات.